

محاضرة رقم 1 : ماهية إدارة الأعمال.

أولاً: مفهوم إدارة الأعمال.

يشير مصطلح الأعمال إلى كل المشروعات أو الاستثمارات ذات الطابع الاقتصادي والتي تعمل على إشباع حاجات مادية أو معنوية مقابل تحقيق الربح.

ويمكن القول أن النجاح في عالم الأعمال وتحقيق الأرباح المرغوبة يتطلب فهما عميقاً للأطر العلمية والمحددات المجتمعية التي تمثل خلاصة للعديد من المفاهيم الإدارية الكلاسيكية والحديثة والمعاصرة مثل الإدارة العلمية والإدارة وفقاً للعلاقات الإنسانية والإدارة بالقيم والإدارة وفقاً للمسؤولية الاجتماعية، إدارة المعرفة في المنظمة والإدارة من خلال الرقمنة... الخ، والتي لها علاقة بتعظيم الاستفادة من إمكانات التنظيم سواء كانت مادية أو معنوية مثل: الأفراد، المواد الأولية، الأموال، أساليب الإنتاج، العلاقات مع المحيط، وفي المحصلة يكون الهدف هو تعظيم الربح ومواصلة البقاء والنمو.

أما إدارة الأعمال فتعني تسيير الأنشطة التي تتولى القيام بدورين الأول يتعلق بإنتاج السلع والخدمات الضرورية لإشباع الحاجات والدور الثاني يتعلق بضمان بقاء المنظمة واستمرارها وتحسين فرص نموها ودعم موقعها أمام المنافسين في السوق.

وحسب "شيلدون" تنطوي إدارة الأعمال على مجموعة من العمليات الإدارية المتعلقة برسم السياسات والتنسيق بين أنشطة المنظمة مثل الإنتاج والتوزيع والمالية وتصميم الهيكل التنظيمي للمشروع والقيام بأعمال الرقابة على كافة أعمال التنفيذ.

ثانياً: الفرق بين إدارة الأعمال والإدارة العامة.

يمكن التفرقة بين إدارة الأعمال والإدارة العامة كمن خلال مجموعة من النقاط أهمها:

- 1- من حيث النشأة: الإدارة العامة نشأت مع ظهور أنظمة الحكم السياسية والتي كانت تستند في مجال الإدارة إلى المهارة الذاتية للحاكم وكفائته الشخصية وفي بعض الأحيان إلى آراء مجموعة من المستشارين الذين يقدمون النصح والمساعدة، أما إدارة الأعمال فقد نشأت وتطورت مع تطور الفكر الإداري ونظرياته بداية من الإدارة العلمية لفرديريك تايلور ومروراً بالنظريات الأخرى الكلاسيكية والنيوكلاسيكية ومختلف النظريات الحديثة.
- 2- من حيث الأسس القانونية: الإدارة العامة تحكمها قواعد وقوانين وأنظمة يتطلب تغييرها أو تعديلها وقتاً أطول حيث يجب الرجوع في ذلك إلى السلطة التشريعية مما يجعل عملية التسيير أقل مرونة، أما إدارة الأعمال فتحكمها أنظمة خاصة يضعها مجلس الإدارة الخاص بالمؤسسة أو الشركة مما يجعل تعديلها أو تغييرها يتم في وقت سريع.
- 3- من حيث الهدف: الإدارة العامة تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة حتى ولو ارتبط ذلك في بعض الأحيان بتحقيق الربح، أما إدارة الأعمال فتهدف إلى تحقيق المصلحة الخاصة وفي مقدمتها تعظيم الربح.
- 4- من حيث البقاء والاستمرار: الإدارة العامة تحكمها علاقة التنسيق والتكامل مع مختلف الإدارات ذات العلاقة بتحقيق المصلحة العامة مما يفسح المجال للبقاء والاستمرار بعيداً عن الصراع والتنافس، أما إدارة الأعمال فتقوم على إنشاء وتطوير أفضليات تنافسية من أجل السيطرة على حصص سوقية أكبر، وبالتالي فالعلاقة بين مشاريع الأعمال هي علاقة صراع في مجال تعظيم الربح.
- 5- من حيث الدور في تحقيق التنمية: الإدارة العامة تحاول دائماً إدارة مشاريعها ومرافقتها بما يضمن العدالة في توزيع الموارد والثروة بين مختلف المناطق، أما إدارة الأعمال فقد يتركز نشاطها في مناطق جغرافية محددة أكثر ربحية وليست أكثر حاجة للتنمية مما قد يخل بمبدأ تحقيق التنمية.

ثالثاً: أسباب الاهتمام بإدارة الأعمال.

- 1- كبر حجم المنظمات: قبل الثورة الصناعية كانت المنظمات في صورتها الأولى على شكل ورشات يتمثل نشاطها في ممارسة مجموعة من الحرف البسيطة التي يقوم بها عدد قليل من الأفراد تجمعهم علاقات أسرية في الغالب، وبالتالي لم تكن هناك حاجة لهيكل إداري معقد لتوجيه العاملين لكن مع اتساع

- الأسواق بعد الثورة الصناعية زاد عدد العاملين نتيجة زيادة الإنتاج وظهرت مؤسسات وشركات أكبر حجماً مما استدعى وجود إدارة تضمن القدرة على تسهيل وتسيير العمليات والأعمال المختلفة.
- 2- انفصال الملكية عن الإدارة: أدى كبر حجم المشروعات إلى ظهور أشكال متنوعة من المنظمات ومن أهمها شركات المساهمة والتي يشارك فيها أصحاب أموال ليس لديهم الخبرة الكافية لإنشاء مشروعات مربحة، حيث يتولى المهام الإدارية نيابة عنهم إدارة متخصصة لها القدرة على تحقيق أهداف المساهمين.
- 3- ظهور النقابات العمالية: مع زيادة عدد العمال في المشروعات برزت مشاكل خاصة بالعمال مما فرض وجود إدارة فعالة للتوفيق بين مصالح المنظمة ومصالح العمال المتعلقة بالحصول على حقوقهم في مجال الأجر العادل والتأمين الصحي والحق في بيئة عمل محفزة.
- 4- التطور التقني والفكري مجال العلوم الإدارية: مع زيادة استخدام التقنية الحديثة والتكنولوجيا المتطورة في مجالات مختلفة داخل المنظمة أصبح من الضروري إعادة النظر في المناهج والأساليب القديمة للإدارة، وبالتالي بررت الحاجة إلى إدارة متخصصة تعتمد على الابتكار والإبداع والذكاء الصناعي.